

مادة ١٤٦ - يشكل في القرار الصادر بحل المجلس الشعبي المحلي مجلس مؤقت بناء على اقتراح المحافظ المختص ويجب أن يضم تشكيله عددا كافيا من قيادات التنظيمات المحلية ويتولى المجلس المؤقت مباشرة اختصاصات المجلس المنحل بالنسبة للمسائل الضرورية والمعالجة حتى يتم تشكيل المجلس الشعبي المحلي الجديد ويجب اجراء الانتخابات لتشكيل هذا المجلس الجديد خلال الستين يوما التالية لصدور قرار الحل .

وتعرض القرارات التي يتخذها المجلس المؤقت على المجلس الجديد في أول جلسة يعقدها بعد تشكيله لاتخاذ ما يراه بشأنها وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٩

بتعيين أعضاء في مجلس الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرر :

(المادة الأون)

عين عضوا في مجلس الشعب كل من السادة :

- ١ - البرت برنوم سلامه .
- ٢ - كمال هنرى بادير .
- ٣ - سمب رمزى استينو .
- ٤ - حنا زاروز حنا .
- ٥ - ولیم نجيب سيفين .
- ٦ - جورج روفائيل رزق .
- ٧ - اسطفان باسيلي .
- ٨ - وديع داوود فريد .
- ٩ - وجيه لورانس نجيب .
- ١٠ - السيدة / ماري ماطي .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٩٩ (٢١ يونيو سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

ويحدد المحافظ الوظائف التي يكون شغلها بامتحان وتلك التي تشغل بدون امتحان ؛ ويكون التعيين في الوظائف التي تشغل بامتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان، وعند التساوى في الترتيب تكون الأولوية في التعيين لأبناء المحافظة .

ويجوز بقرار من المحافظ أن يكون الامتحان مقصورا على أبناء المحافظة ويعتبر من أبناء المحافظة من يقيم بدائرتها اقامة عادية .

مادة ١٤١ - يجوز للمحافظ في حدود الموازنة المعتمدة أن يشغل بعض الوظائف التي تقتضى تفرغ شاغليها بطريق التعاقد مقابل مكافأة شاملة يحددها انعقد وذلك وفقا للقواعد العامة الصادرة في هذا الشأن .

كما يجوز للمحافظ أن يعين بأقسام الوحدة بطريق التعاقد صنعا ممتازين للأعمال الفنية التي تقتضى مهارة أو خبرة خاصة وذلك نظير أجر يحدده انعقد .

مادة ١٤٢ - تنقل بقوة القانون الاعتمادات المالية الخاصة بالعاملين في الجهات التي نقلت اختصاصاتها بمقتضى هذا القانون الى وحدات الحكم المحلي الى الموازنات الخاصة بهذه الوحدات .

مادة ١٤٣ - تسرى فيما يرد في شأنه نص في هذا القانون الأحكام والقواعد الخاصة بالعاملين المدنيين في الدولة على العاملين المدنيين بوحدات الحكم المحلي .

الفصل السادس

حل المجالس الشعبية المحلية

مادة ١٤٤ - لا يجوز حل المجالس الشعبية المحلية باجراء شامل كما لا يجوز أن يحل المجلس الشعبي المحلي مرتين بسبب واحد . ولا يجوز حل المجلس الشعبي المحلي الا في حالة الضرورة أو بسبب الاخلال الجسيم بواجبات أو المخالفة الجسيمة للقانون .

مادة ١٤٥ - يصدر بحل المجلس الشعبي المحلي للمحافظة أو لغيرها من وحدات الحكم المحلي قرار مسبب من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس المحافظين .

وينشر القرار الصادر بحل المجلس الشعبي المحلي في الجريدة الرسمية، ويخطر به مجلس الشعب خلال أسبوعين من تاريخ صدوره .